موجز سياساتي:

أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية

أيار/مايو 2020

موجز تنفيذي

تسببت جائحة كوفيد-19 في اندلاع أزمة صحية وإنسانية أصبحت خطرا على الأمن الغذائي لملايين الناس في جميع أنحاء العالم وعلى تغذيتهم. ولأن مئات الملايين من الناس كانوا أصلا يعانون من الجوع وسوء التغذية قبل تفشي الفيروس، فقد نشهد حالة طوارئ غذائية على صعيد العالم ما لم تُتخذ إجراءات فورية. على أن تضافر آثار جائحة كوفيد-19 ذاتها مع تدابير التخفيف المتخذة لمواجهة آثارها والكساد العالمي الناشئ من جرائها بمقدوره أن يؤدي في الأجل الطويل وما لم تتخذ إجراءات واسعة النطاق إلى تعطيل اشتغال المنظومات الغذائية. ويمكن أن يحدث ذلك التعطيل في مجالي الصحة والتغذية آثارا لم يشهد لخطورتها وحجمها نظير منذ أكثر من نصف قرن.

لقد أتت الجائحة في زمن يشهد فيه العالم تحديات هائلة. ويتعين علينا أن نعالج جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية المقترنة بهذه الأزمة. وتتطلب معالجة أزمة كوفيد-19 منا أن نعمل معا عبر القطاعات وعبر الحدود من أجل التخفيف من وطأة آثارها المباشرة وتكييف المنظومات الغذائية بما يجعلها تدعم إقامة نظم غذائية صحية يستفيد منها جميع الناس وبذل المزيد من الجهد لمواءمة إنتاج الأغذية واستهلاكها مع مقتضيات التنمية المستدامة[1].

لقد أثرت تدابير مكافحة تفشي مرض كوفيد-19 أو التخفيف من آثاره تأثيرا فعليا في سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية. فالقيود المفروضة على الحدود وعمليات الإغلاق العام، على سبيل المثال، تبطئ إنتاج المحاصيل في بعض أنحاء العالم، وهذا يحرم ملايين العمال الموسميين من سبل العيش ويقيد في الوقت ذاته أيضا نقل الأغذية إلى الأسواق. وقد اضطرت مصانع تجهيز اللحوم وأسواق الأغذية إلى إغلاق أبوابها في العديد من المواقع لأجل تفشي المرض بشكل خطير في أوساط العمال. وعمد المزارعون إلى دفن المنتجات القابلة للتلف أو التخلص من الحليب نتيجة لتعطل سلاسل الإمداد وتراجع الطلب الاستهلاكي. ونتيجة لذلك، أصبح كثير من الناس في المراكز الحضرية يكابدون حاليا من أجل الحصول على الفواكه والخضروات الطازجة ومنتجات الألبان واللحوم والأسماك.

على أن الأسواق العالمية للحبوب الأساسية لا تزال متينة في الوقت الراهن؛ وهناك مخزونات كافية من معظم الأغذية الأساسية بفضل جودة محاصيل عام 2019. ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من سكان العالم تحصل على تغذيتها من الأسواق المحلية، وما زال الأمن الغذائي والتغذية شديدي التأثر بالاضطرابات[2]. ويصعب على العديد من الناس أيضا الحصول على الأغذية بسبب ارتفاع معدلات البطالة

(1) تمثل المنظومات الغذائية المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة والأنشطة والبيئات البيوفيزيائية والاجتماعية – الاقتصادية التي لها صلة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها ووضع ضوابطها واستهلاكها.

(2) http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca8657en.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفقدان الدخل وارتفاع تكاليف الأغذية. وقد بدأت أسعار الأغذية الأساسية ترتفع في بعض البلدان في وقت أصبحت فيه موارد العيش شحيحة لدى الناس.

وقبل بداية تفشـــي الجائحة، كان عدد من اعتُبروا بالفعل بكونهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن يفوق 820 مليون شـخص. وتشـير آخر البيانات إلى أن الأمن الغذائي لزهاء 135 مليون شـخص مصـنف بكونه بلغ درجة الأزمة أو أسـوأ[3]. ويمكن أن يزداد هذا العدد بالضـعف تقريبا أو ربما يتفاقم أكثر قبل نهاية العام بسبب الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19[4]. كذلك، فإن عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو أصـبح يبلغ الآن 144 مليون طفل. وهذا يسـاوي أكثر من طفل واحد من بين كل خمســـة أطفال في جميع أنحاء العالم. ويبلغ عدد الأطفال المصـــنفين بكونهم يعانون من الهزال حاليا 47 مليون طفل[5]. ويمكن أن ترتفع هذه الأرقام بســـرعة. وقد بلغ عدد أطفال المدارس الذين فقدوا وجباتهم المدرســـية اليومية قرابة 368 مليون طفل[6]. ويمكن أن يصـــل عدد من يقعون في وهدة الفقر المدقع في عام 2020 من جراء الجائحة نحوا من 49 مليونا[7]. ويتوقع أن يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى إصابة عدد 0,7 مليون طفل بالتقزم[8]. ويمكن أن يؤدي اقتران هذه الآثار على الدخل بالصدمات الأخرى التي طرأت في ميدان الإمدادات، إلى زيادة سريعة في عدد الأشـخاص الذين سـيعانون من نقص الأمن الغذائي أو التغذوي بشـكل حاد في الفترة المقبلة المتراوحة بين ثلاثة وأربعة أشهر.

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 في جميع مكونات المنظومة الغذائية. وستؤثر الصـدمات الاقتصـادية العالمية العميقة المترتبة على الجائحة في التدفق النقدي والسيولة المالية للمنتجين والأعمال التجارية الزراعية الصـغيرة والمتوسـطة الحجم والمؤسـسـات المالية، بسـبب تعثر القدرة الإنتاجية، ومحدودية فرص النفاذ إلى الأسواق، وفقدان التحويلات المالية، وافتقاد فرص العمل، والتكاليف الطبية غير المتوقعة. وإذ تواصل البلدان تنفيذ حُزم الإغاثة والحوافز، فإن احتياجات الجهات الفاعلة في المنظومة الغذائية تســـتحق اهتماماً مركزاً. ويمكن لاتخاذ تدابير تستهدف التخفيف من وطأة قيود السيولة على الشركات والأسر المعيشية الضعيفة أن يعين في تيسـير اسـتمرار الإنتاج وحصـول الناس على ما يكفيهم من الغذاء والتغذية. ولكن ينبغي الحرص على التكيف مع الظروف المحلية؛ ولا يمكن معالجة العديد من المشـاكل التي تعرقل الإمدادات الغذائية عن طريق الحماية الاجتماعية وحدها. فالمشـتريات الحكومية والتوزيع العام يمكن أن يكونا من الوسـائل المفيدة المهمة في الحفاظ على اشتغال المنظومة الغذائية وتجنب تضخم أسعار الأغذية. وينبغي أن تشمل الحماية الاجتماعية صـغار المزارعين وأفراد أسرهم الذين تضم أعدادهم أكثر من بليوني شخص من بين أشد الناس فقرا وضـعفا في العالم، وكذا عمال الأغذية في جميع القطاعات. ولذلك فإن دعم البلدان النامية بزيادة توفير

(3) https://www.fsinplatform.org/global-report-food-crises-2020.

(4) https://www.wfp.org/news/covid-19-will-double-number-people-facing-food-crises-unless-swift-action-taken.

(5) https://data.unicef.org/resources/jme-report-2020.

(6) يجري استيفاء البيانات المتعلقة بالرصد العالمي للوجبات المدرسية في أثناء فترات إغلاق المدارس من جراء جائحة كوفيد-19 على الموقع التالي: https://cdn.wfp.org/2020/school-feeding-map/?_ga=2.63572263.982488836.1591373547-1890028486.1585930400.

(7) https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it.

(8) تقرير التغذية العالمي، 2020.

الأموال الدولية وصرفها بسرعة لسد النقص في السيولة وتحرير الحيز المالي أمر بالغ الأهمية. وقد دعا الأمين العام إلى تجميد سداد الديون ثم إلى إعادة هيكلة ديون البلدان النامية في نهاية المطاف. وتحتاج البلدان التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية والسياحة بصفة خاصة إلى إعادة هيكلة شاملة لديونها لتوفير الحيز المالي اللازم لتلبية الاحتياجات التغذوية للناس ودعم الجهود الرامية إلى حفز النمو والتعجيل بالانتعاش.

وزيادة على ما سبق، فقد تفشت الجائحة في وقت كان فيه الأمن الغذائي ومنظوماتنا الغذائية يواجهان ضغوطا فعلية. فقد حلت الجائحة في ظروف سبقتها النزاعات والكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ وانتشار الآفات والأوبئة عبر القارات وكانت هذه العوامل قد قوضت بالفعل الأمن الغذائي في مناطق عديدة. ففي شرق أفريقيا، على سبيل المثال، يواجه الناس "خطرا ثلاثيا" يؤدي فيه اقتران الكوارث بعضها ببعض إلى تفاقم آثارها، حيث يعيق استمرار تهاطل الأمطار الغزيرة جهود التصدي لأسراب الجراد في خضم تفشي جائحة كوفيد-19[9]. وفي الوقت نفسه، فإن أسوأ أزمة لتفشي الجراد منذ عقود تهدد المحاصيل التي اقترب أوان جنيها[10].

وقد جاءت جائحة كوفيد-19 لتدق ناقوس الخطر أيضا بشأن الحاجة الماسة إلى تحويل المنظومات الغذائية العالمية. وتدخل المنظومات الغذائية على الصعيد العالمي ضمن العوامل المسببة لتغير المناخ وما يعيشه كوكب الأرض من أزمة بيئية تتفشى مظاهرها يوما بعد يوم. وتسهم المنظومات الغذائية بما يقرب من ثلث جميع انبعاثات غازات الدفيئة وقد تسببت في فقدان مقدار كبير من التنوع البيولوجي[11]. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة التفكير العاجل في الأساليب التي نتبعها في إنتاج الأغذية ومعالجتها وتسويقها واستهلاكها وفي التخلص مما نحدثه من نفايات. ويمكن أن تتخذ هذه الجائحة بمثابة منعطف لإعادة التوازن إلى منظوماتنا الغذائية وكفالة تحولها، بجعلها أكثر شمولا واستدامة وقدرة على التكيف.

يبحث الموجز التالي أبعاد هذا التحدي ويقترح ثلاث مجموعات من الإجراءات المتعاضدة ذات الأولوية تتمثل غايتها في تلبية الاحتياجات الفورية والقريبة والمتوسطة الأجل لحماية الناس في أثناء الأزمة وبعد زوالها، والتوصل في نهاية المطاف إلى إصلاح المنظومات الغذائية وجعلها قادرة على التكيف.

أولا، ينبغي حشد الجهود لإنقاذ أرواح الناس ومصادر عيشهم، مع تركيز الاهتمام حيثما بلغ الخطر أقصى درجاته. فعلى الرغم من أننا لا نستطيع بعد أن نتنبأ على وجه الدقة بعين آثار الأزمة المتطورة، يمكننا أن نحدد طرق العدوى المحتملة وأن نتوقع آثارها على أضعف فئات السكان. ويمكننا أن نتخذ إجراءات تكون على قدر تأثر الناس لمدّهم بالدعم وقتَ الحاجة الماسة إليه. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات الاستثمار في الأدوات التي يمكن أن تعزز تدابير التصدي للأزمة في الحال والاستقبال.

- **ينبغي المحافظة على المساعدات الإنسانية الحيوية المقدمة إلى الفئات الضعيفة في مجالات الإمداد بالغذاء ودعم سبل كسب العيش والتغذية**، على أن تكيف مع ما يتوقع أن ينجم عن الجائحة.

(9) https://media.ifrc.org/ifrc/press-release/east-africa-red-cross-raises-alarm-triple-menace-floods-covid-19-locusts.

(10) http://www.fao.org/ag/locusts/en/info/info/index.html.

(11) FAO, The State of the World's Biodiversity for Food and Agriculture, 2019.

- **ينبغي إعلان إنتاج الأغذية وتسويقها وتوزيعها بوصفها خدمات أساسية في كل مكان وضمان حماية العاملين في هذه القطاعات وإبقاء ممرات التجارة مفتوحة فيما بين الدول** لكفالة استمرار اشتغال العناصر الحاسمة من المنظومات الغذائية في جميع البلدان.
- **ينبغي توسيع النظم التي ترصد الأمن الغذائي رصدا شبه فوري** لتوفير بيانات آنية محسنة تدل على المناطق الجغرافية وتُعِين في قياس آثار الجائحة إذ تتطور مظاهرها ومعرفة من يعانون من الجوع وسوء التغذية وفي أي مناطق يوجدون.
- **ينبغي ضمان استفادة أشد الفئات ضعفا من حُزم تدابير المساعدة والحوافز**، بأن تشمل تلبية احتياجات السيولة لدى صغار منتجي الأغذية والأعمال التجارية الريفية، ولا سيما تلك التي تقودها النساء والشباب، ودعم تلك الفئات على الصعيد الدولي بطريقة منسقة تستجيب لاحتياجات التمويل الوطنية المتطورة.

ثانيا، ينبغي تعزيز نظم الحماية الاجتماعية في الجانب المتعلق بالتغذية. إذ نظرا إلى ما يترتب على الجائحة من آثار اجتماعية واقتصادية، ستصبح نظم الحماية الاجتماعية الدعامة الأساسية لمئات الملايين من الناس طوال فترة الأزمة الحالية وربما بعدها.

- **ينبغي أن تكون المساعدة الغذائية والتغذوية في صميم برامج الحماية الاجتماعية** لحماية حصول الفئات الضعيفة على الأغذية عن طريق زيادة قوتها الشرائية، وعن طريق توفير الأغذية مباشرة بواسطة البرامج الحكومية أو المجتمعية، إذا اقتضى الحال.
- **ينبغي تعزيز استجابة النظام الصحي لاحتياجات الرعاية التغذوية** لضمان استمرار توفير خدمات التغذية، ولا سيما الكشف المبكر عن حالات سوء التغذية الحاد ومعالجتها على الصعيد المجتمعي وتغذية الرضع وصغار الأطفال وما يتصل بذلك من برامج التغذية المخصصة للأمهات.
- **ينبغي توفير الحماية لأشد الفئات السكانية ضعفا وكذلك للنساء اللواتي يضطلعن بأدوار رئيسية داخل الأسر المعيشية وفي تقديم الخدمات الأساسية**، وإسداء الدعم للأطفال الذين لم يعد بمقدورهم الحصول على الوجبات المدرسية.
- **ينبغي تكييف برامج الحماية الاجتماعية المراعية لمتطلبات التغذية** والنظر في الفوائد الممكنة لمختلف طرائق تحويل المساعدة التغذوية؛ وينبغي أن تصمَّم المساعدة العينية أو النقدية أو المقدمة في شكل قسائم وكذلك نظم توزيع الأغذية العامة بحيث تضمن الحصول على وجبات متنوعة ومتوازنة ومغذية.

ثالثا، ينبغي الاستثمار في مستقبل مستدام، بحيث يكون الاستثمار المعجَّل إحدى الركائز المستند إليها في التصدي لجائحة كوفيد-19 ويكون هدفه الفوري هو الحفاظ على سبل كسب العيش وتحسينها، مع التهيؤ في الوقت ذاته أيضاً لإنشاء منظومة غذائية أكثر شمولا ومرونة واستدامة من الناحية البيئية. ويمكن للاستثمار في أثناء أزمة كوفيد-19 وفيما بعدها أن يعجل بالانتقال إلى منظومات غذائية تكون أقدر على الصمود في وجه جوائح المستقبل وتوفر حماية أفضل للجميع. وينبغي أن يكون الهدف هو إقامة منظومة غذائية تكون متوازنة مع احتياجات سكان العالم وطاقة كوكب الأرض. ويتعين أن يكون الاستثمار في مواجهة جائحة كوفيد-19 وتلبية احتياجات التعافي من آثارها موجها لبلوغ الهدف الأبعد أمدا ألا وهو إقامة عالم أكثر شمولا واستدامة، وذلك بسبل من جملتها:

- **تحويل المنظومات الغذائية بما يجعلها أكثر انسجاما ومتطلباتِ حفظ الطبيعة ومراعاةً لاعتبارات حماية المناخ**
- **وضع الأساس اللازم ليكون التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 أكثر شمولا ومرونة ومراعاة للبيئة** وذلك بالحرص على أن تُستخدَم الموارد المخصصة لمواجهة تلك الآثار وفق نهج "التحوّلُ غايةُ البناء" وأن يكون وجهُ الاستخدام مدعوما بالأدلة.
- **اغتنام فرصة استضافة الأمين العام لمؤتمر قمة المنظومات الغذائية في عام 2021** وعمليته التحضيرية لإجراء حوارات شاملة وتعبئة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات بغية القضاء على الجوع وتحسين صحة الناس ورفاههم والحفاظ على سلامة الكوكب.

1 - حالة طوارئ غذائية عالمية وشيكة بسبب جائحة كوفيد-19

نواجه حالة طوارئ غذائية عالمية وشيكة يُجهل نطاقها[12]، ولكن من المرجح أن يكون ذلك النطاق عريضا جدا. وقد نجمت حالة الطوارئ هذه عن أسباب رئيسية ترتبط بتفشي جائحة كوفيد-19 وبالتدابير التي أُنفذت عالميا من أجل السيطرة عليها والتخفيف من حدتها وما ترتب على تلك التدابير من آثار اقتصادية واسعة النطاق. فقد حلت الجائحة في ظروف سبقها اندلاع نزاعات ووقوع كوارث طبيعية وانتشار الآفات والأوبئة عبر القارات وهي تشكل عوامل ضغط إضافية في العديد من المناطق. ولكن هناك أيضا مشاكل هيكلية عميقة في الطريقة التي تعمل بها منظوماتنا الغذائية، والتي لم يعد بوسعنا تجاهلها.

على أن هذه الأزمة لن تكون شبيهة بالأزمة الغذائية التي حصلت في عام 2008، ولا بحالات الطوارئ المحلية التي نجمت أساسا عن الكوارث الطبيعية والنزاعات البشرية التي شابت العقود الخمسة الماضية[13]. فحتى الوقت الراهن من هذا العام، لا تزال أسواق الأغذية العالمية قوية، حيث تحتوي مخزوناتها الوفيرة على معظم المواد الغذائية الأساسية بفضل جودة محاصيل عام 2019

ما معنى "حالة الطوارئ الغذائية"؟

تُعرَّف حالة الطوارئ الغذائية بأنها "حالة استثنائية يتعذر فيها على الناس تلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، أو تكون هنالك أخطار شديدة وفورية تهدد حياة البشر ورفاههم".

ومن المرجح أن أعظم الأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي والتغذية ستنشأ من طرق أخرى، من قبيل انهيار الطلب العالمي على الأغذية الزراعية المنتجة دوليا، وتفاقم اختلالات أسواق الأغذية المحلية[14] وازدياد المشاكل المرتبطة بالحصول على الأغذية بسبب فقدان مصادر الدخل الحاسمة الأهمية. ويمكن أن يؤدي تضافر هذه الآثار إلى تقلص الإمدادات الغذائية العالمية، ولا سيما المحلية، في العديد من البلدان في النصف الثاني من عام 2020، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في الأسعار ومشاكل تتعلق بالحصول على الأغذية.

(12) http://www.fao.org/3/X6868E/x6868e00.htm.

(13) http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca8833en.

(14) http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca8657en.

ومن المتوقع بحلول أواخر عام 2020 أن نلاحظ آثارا في حياة الناس في اقتصادات البلدان ذات الدخل المنخفض والمرتفع والبلدان التي تنتسب إلى الشريحتين الدنيا والعليا من الدخل المتوسط. ومن المرجح أن تكون المخزونات الغذائية الحالية قد انخفضت لأجل ازدياد شيوع حالات نقص الأغذية على الصعيد المحلي. فالسلع الأساسية النفيسة، مثل الفواكه والخضروات واللحوم والأسماك ومنتجات الألبان، وإن كانت متاحة بوفرة في الوقت الراهن، إلا أنها أدعى للتأثر بالمشاكل اللوجستية[15]، لأن إنتاجها يتطلب عمالة كثيفة وهي سريعة التلف. ويساعد توفر البيانات المتعلقة بحركة الأغذية في الحين، مصنفةً حسب أنواع السلع الأساسية في الحد من الغموض وتقليص الإجراءات التي قد تلجأ إليها البلدان بدافع الذعر للتغلب على العقبات الخارجية أو الداخلية التي تعترض النشاط التجاري.

وفي كثير من البلدان، جعلت أسعار الأغذية ترتفع في المدن[16]، حيث يمكن العثور على أعلى معدلات تمركز المستهلكين، حتى في ظرف تنخفض فيه أسعار الأغذية في المناطق الريفية، حيث يجري إنتاج الأغذية وتجميعها وفرزها وتوزيعها ونقلها إلى الأسواق الحضرية وشبه الحضرية. وينجم هذا التناقض عن تعذر نقل الإمدادات الغذائية الريفية إلى المدن وإلى البلدان المستوردة لتلبية احتياجاتها من الأغذية. أما في الأماكن التي تكون فيها هذه العمليات كثيفة العمالة أو التي ترتفع فيها معدلات التمركز السكاني فتنشأ عادة مشاكل بسبب الخوف من الاتصال المفرط بين الأشخاص وعدم توفر الحماية اللازمة للعاملين في الزراعة والأغذية.

وعندما يتعذر وصول الحليب ومنتجاته والفواكه والخضروات واللحوم والأسماك إلى أسواق الجملة والتجزئة، فإن المزارعين والأسر الرعوية وصيادي الأسماك والتجار يتكبدون خسائر فادحة في الدخل. ويؤدي ذلك إلى نقص في الموارد اللازمة للإعداد للنشاط الزراعي في الموسم المقبل، أو صيد الأسماك، أو تربية الماشية وذبحها. زد على ذلك أن كميات كبيرة من الأغذية التي تصل إلى تجار التجزئة والمستهلكين تذهب هدرا بسبب إغلاق المطاعم وتكديس الأغذية من جانب المستهلكين الذين يخشون فقدان إمكانية الوصول إلى متاجر البيع بالتجزئة.

هنالك طرق لتجنب بعض الاضطرابات المحتملة. وقد أظهرت التجربة المكتسبة من تفشي مرض فيروس إيبولا في عام 2014 أن اعتماد تدابير تقييدية تسبب في حدوث اضطرابات[17] في جمع المنتجات الزراعية ونقلها إلى الأسواق. وقد أدى انخفاض الطلب على المنتجات القابلة للتلف إلى انخفاض حاد في إيرادات صغار المزارعين وغيرهم من صغار المنتجين. وأدى ذلك بدوره إلى إعاقة حصول المنتجين على المواد اللازمة ومن ثم إلى تعطيل الإنتاج. لقد تحولت الأزمة الصحية إلى أزمة في العمالة وسبل كسب العيش ثم تحولت هذه فأصبحت أزمة غذائية. ولمنع حدوث اضطراب مماثل، من المهم أن تصنف الحكوماتُ الخدمات الغذائية والتغذوية بوصفها خدمات أساسية، وأن تضمن سلامة الأغذية، وأن تقدم المساعدة في تسويق الأغذية أو تخزينها أو تعتمد تدابير أخرى لحماية دخل الأفراد وتمكينهم من سبل الحصول على الأغذية.

(15) https://www.nature.com/articles/d41586-020-01181-3?proof=trueMay%2525252F

(16) https://datalab.review.fao.org/dailyprices.html

(17) .http://www.fao.org/3/a-i5641e.pdf

واعترافا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة لمنع استفحال حالة الطوارئ أو تعمُّقها، أعلن الأمين العام عن الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 (Global Humanitarian Response Plan for Covid-19). وقد ارتفعت احتياجات تنفيذ الخطة بعد أن جرى استكمالها في أيار/مايو، من مبلغ أولي قدره 2.01 بليون دولار إلى 6.7 بلايين دولار. وتعزى هذه الزيادة الكبيرة إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وتحسن فهمها، ولا سيما حالة الطوارئ في الأمن الغذائي التي ما انفك نطاقها يتسع، وإلى إضافة مجموعة مؤلفة من عشرة بلدان إلى قائمة البلدان ذات الأولوية استنادا إلى تحليل أجري بشأن مدى تأثرها بالجائحة وقدرتها المحلية على مواجهتها.

وزيادة على ذلك، تسعى خطة مواجهة الجائحة إلى المحافظة على قدرة أشد الناس ضعفا على تلبية الاحتياجات الإضافية من الأغذية وغيرها من الاحتياجات الأساسية عن طريق الحفاظ على أنشطتهم الإنتاجية وضمان استفادتهم من شبكات الأمان الاجتماعي والمساعدة الإنسانية. وهي تسعى أيضا إلى الحفاظ على استمرارية سلسلة الإمداد بالسلع الأساسية، كالأغذية ومواد الإنتاج الزراعي، والسلع التغذوية الأساسية ومن ضمنها الأغذية العلاجية الجاهزة المخصصة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية.

2 - أكثر الفئات عرضة للتأثر بأزمة الغذاء والتغذية

من الضروري الاعتراف بأن الأشخاص الأكثر عرضة للتأثر بأزمة الغذاء والتغذية في ظروف تفشي كوفيد-19 هم الذين كانوا يعانون بالفعل حرمانا شديدا من الأغذية والمواد الغذائية الأساسية قبل بداية الأزمة. فقد كان أكثر من 820 مليون شخص مصنفين بالفعل في خانة من يفتقرون إلى الأمن الغذائي[18]. وحسْب بيانات النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي المستخدم في جميع أنحاء العالم لوضع مقاييس موضوعية لمخاطر نقص الأغذية والتغذية وتحديد الأولويات فيما يتعلق بالموارد المستخدمة والإجراءات المتخذة، يشمل هذا العدد 135 مليون شخص ممن يعيشون في حالات الأزمات والطوارئ أو في حالات أسوأ منها[19]. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن عدد الأشخاص الذين يمكن أن ينضموا إلى هذه الفئة بحلول نهاية العام يبلغ 130 مليون شخص[20]. وتشير بيانات الرصد شبه الآني للأمن الغذائي للأسر المعيشية والتقديرات المستندة إلى النماذج إلى أن تدهور ظروف العمل وغيره من العوامل الأخرى ربما أوقع ما يصل إلى 45 مليون شخص في حالة الانعدام الحاد للأمن الغذائي منذ شباط/فبراير 2020، ومعظم هؤلاء (33 مليون شخص) مقيمون في جنوب وجنوب شرق آسيا، في حين يقيم معظم من بقي منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[21].

(18) حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2019.

(19) إصدار عام 2020 من التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية.

(20) https://insight.wfp.org/covid-19-will-almost-double-people-in-acute-hunger-by-end-of-2020-59df0c4a8072.

(21) https://hungermap.wfp.org.

تضافر عوامل الخطر: شهدت منطقة شرق أفريقيا في الفترة من آذار/مارس إلى أيار/مايو سقوط الأمطار بمقادير جعلتها من بين أشد الفترات ابتلالا منذ عام 1981، وذلك بعد الكميات القياسية التي تهاطلت في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر من عام 2019. وقد شجع سقوط الأمطار في وقت مبكر منذ شباط/فبراير بكميات فاقت متوسطَ نسبتِها أنشطةَ تقليب التربة وزرع البذور في جميع أنحاء الصومال وكينيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا وبوروندي، باقتران مع موسم بيلغ في إثيوبيا.

غير أن الأمطار الغزيرة تسببت أيضاً في تعرض مناطق محلية لفيضانات طويلة وأخرى خاطفة ولانهيارات التربة وتدفق مياه الأنهار خارج ضفافها على مدى الأشهر الماضية فأوقعت إصابات في أوساط السكان ودفعتهم إلى النزوح وأضرت بالبنية التحتية وأتلفت المحاصيل في أجزاء من كينيا وإثيوبيا والصومال وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي واليمن. وفي حين تعود الأمطار بالنفع على الزراعة وتنمية المحاصيل، يتوقع حدوث خسائر وأضرار في المحاصيل بمواضع معينة في المناطق الأكثر تضررا من الفيضانات.

وساعدت غزارة الأمطار أيضا على تناسل الجراد الصحراوي وتكاثر أسرابه وتطاول استشرائه في جميع أنحاء المنطقة، ولا يزال خطره يتهدد محاصيل الموسم الرئيسي بدرجة كبيرة. على أن الوضع في إثيوبيا والصومال وكينيا يبعث على القلق بشكل خاص. فأسراب الجراد الصحراوي في هذه البلدان متناهية الكبر وكثيرة الترحال وتتلف المحاصيل الغذائية وعلف الماشية.

والجراد الصحراوي هو أشد الآفات المهاجرة تدميرا في العالم. فأسرابه يمكن أن تتكون بتأثير المحفزات البيئية وتتسم بكثافتها وتنقلها الشديد. فهي حشرات شرهةٌ تأكل عِدْلَ وزنها يوميا وتهجم على المحاصيل والأعلاف. ويمكن أن يضم سرب من الجراد في مساحة لا تتعدى كيلومترا مربعا واحدا ما يصل إلى 80 مليون جرادة مكتملة النمو ويستطيع أن يأتي في يوم واحد على نفس القدر من الغذاء الذي يأكله 000 35 شخص.

وعندما تقترن جائحة كوفيد-19 والفيضانات وتفشي الجراد بعضها ببعض، تجد شعوب شرق أفريقيا نفسها تكافح "خطرا ثلاثيا".

- https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Special_Report_East_Africa_202005.pdf
- http://www.fao.org/ag/locusts/en/info/info/index.html

الشكل 1

شرق أفريقيا في مواجهة "خطر ثلاثي": كوفيد-19 والجراد والأمطار الغزيرة

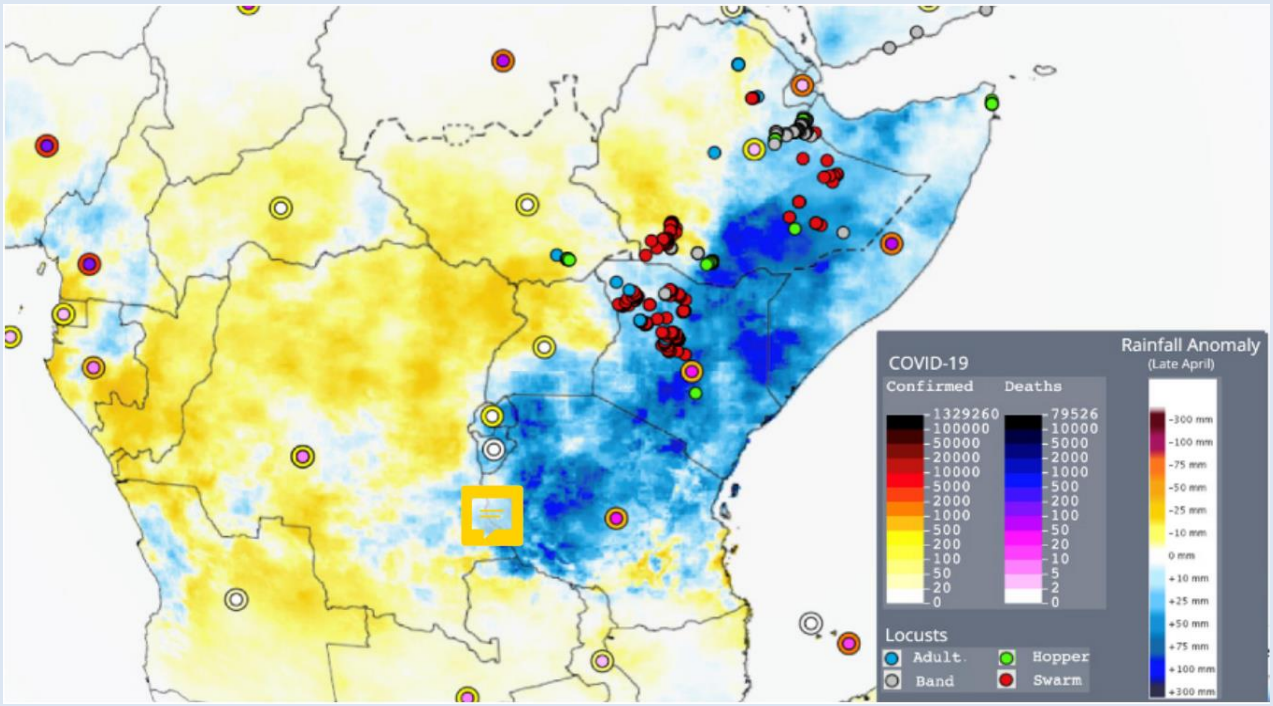

المصدر: FAO/Desert Locust Watch, Johns Hopkins CSSE/COVID-19 Data Repository, CHRIPS (Climate Hazards Group InfraRed Precipitation with Station data).

يبلغ عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم أو توقف النمو 144 مليون طفل حاليا، أي أكثر من طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في العالم. ويصنَّف 47 مليون طفل دون سن الخامسة ضمن فئة الهزال في الوقت الراهن، وهم يعانون من نقص خطير في الوزن بالقياس إلى أعمارهم[22]. ويمثل كلا الرقمين المذكورين تحسنا مقارنة بالأرقام المسجلة في الماضي القريب، غير أن انتكاس المكاسب يمكن أن يحصل بسهولة. ويخلف كل من التقزم والهزال في مرحلة الطفولة المبكرة آثارا مدى الحياة؛ فالأطفال المصابون بهما لا يستطيعون تحقيق كامل طاقاتهم البدنية أو العقلية. فالهزال يزيد من احتمال وقوع الأطفال في وهدة الفقر ومن سوء أحوالهم الصحية طوال حياتهم وموتهم في وقت مبكر هم وأبناؤهم من بعدهم.

وثمة بالفعل مؤشرات عديدة على أن هذه الأرقام يمكن أن تنمو بسرعة إذا لم تتخذ إجراءات مبكرة لإنقاذ الأرواح واستعادة سبل كسب العيش. ومن المتوقع أن يؤدي فيروس كورونا إلى تقلص الناتج الاقتصادي العالمي بمقدار 8.5 من تريليونات الدولارات على مدى السنتين القادمتين[23]. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يمكن أن يسقطوا في وهدة الفقر المدقع في عام 2020 قد يصل إلى نحو 49 مليون شخص، وأن حوالي نصف هذه الزيادة ستحدث في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[24]. فإذا حصل ذلك، فإن عدد الأشخاص المفتقرين إلى الأمن الغذائي أو التغذوي سيزداد ازديادا سريعا في أقل من ثلاثة أشهر[25]. وقد ينضاف 130 مليون شخص إلى صفوف الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030[26].

(22) تقرير التغذية العالمي، 2020.

(23) https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-as-of-mid-2020.

(24) https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-will-hit-poor-hardest-heres-what-we-can-do-about-it.

(25) http://www.fao.org/3/ca8800en/CA8800EN.pdf.

(26) https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-as-of-mid-2020.

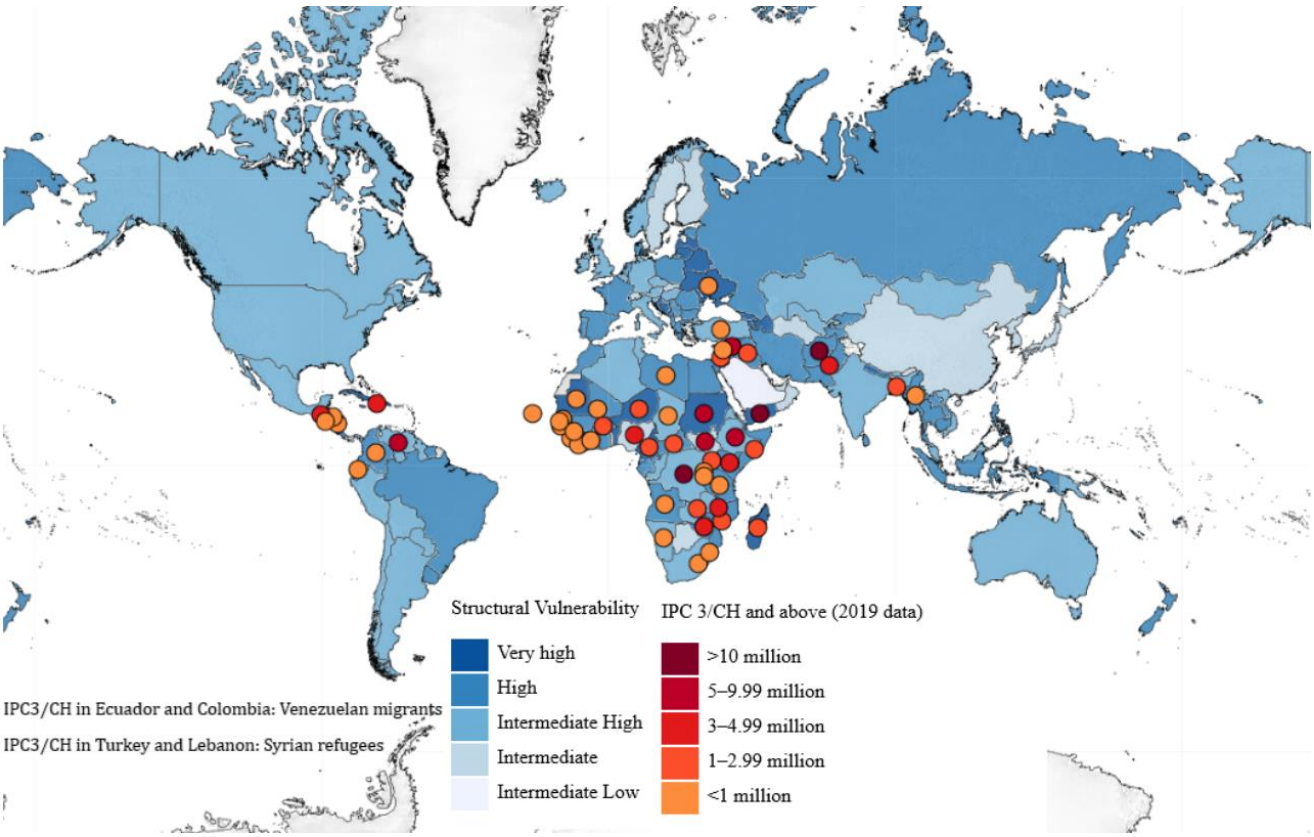

المصدر: FAO/Hand-in-Hand, IPCinfo.

الشكل 2

الضعف الهيكلي والمناطق الرئيسية المعروفة بانعدام الأمن الغذائي

يصعب قياس آثار أزمة كوفيد-19، بما فيها الكساد الاقتصادي العميق، لأجل أن الصورة الكاملة لتلك الآثار لم تتضح بعد. ويغطي الشكل 2 نوعين مختلفين من المعلومات: "الضعف الهيكلي" والمناطق الرئيسية فيما قبل جائحة كوفيد-19. ولا توفر المعلومات المتعلقة بـ "الضعف الهيكلي" أي مقياس لانعدام الأمن الغذائي، ولكنها تستند إلى ست قنوات ممكنة لانتقال العدوى تُستخدم في بناء سلم آثار التعرض لأزمة كوفيد-19 على قطاعي الأغذية والزراعة. وقد ظُلِّلت أسماء البلدان باللون الأزرق متدرجا من الباهت إلى الداكن استنادا إلى عدد القنوات التي تتعرض لها. فأما القنوات الست فهي: الإمداد الزراعي، وأسعار الصرف، وأسواق الطاقة، وأسواق الائتمان، والتجارة، والطلب الزراعي، وعوامل الاقتصاد الكلي.

- http://www.fao.org/3/ca8430en/CA8430EN.pdf.

الشكل 3

فرص العمل وسبل كسب العيش المهددة بالخطر في المنظومات الغذائية

(بالملايين)

	Food systems		COVID-19*			
	Jobs	Livelihoods	At-risk-jobs	% of food systems jobs	At-risk-livelihoods	% of food systems livelihoods
Primary production	716.77	2,023.80	152.35	21%	404.76	20%
Food processing	200.73	484.54	120.44	60%	290.72	60%
Food services	168.97	339.44	101.38	60%	203.66	60%
Distribution services	96.34	241.48	57.81	60%	144.89	60%
Transportation services	41.61	101.05	16.64	40%	40.42	40%
Machinery	6.51	13.18	1.72	26%	3.48	26%
Inputs	4.89	11.06	1.29	26%	2.92	26%
R&D	0.13	0.29	0.02	15%	0.03	10%
Total	**1,280.93**	**3,214.84**	**451.64**	35%	**1,090.89**	34%

المصدر: تقديرات غير منشورة لمنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، استنادا إلى التقدير الاستقرائي لمنظمة العمل الدولية–2020. لم تخضع للتحليل. تمثل فرص العمل العمالة الرسمية؛ وتشمل سبل كسب العيش طائفة عريضة من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين والعمال الموسميين.

تُوفر المنظومات الغذائية فرص عمل مباشرة لما يفوق 1 بليون شخص. وقد خلفت تدابير التخفيف من وطأة آثار جائحة كوفيد–19 والحد منها والكساد الاقتصادي الناشئ عنها آثارا اقتصادية عميقة عرضت للخطر وظائف ومصادر رزق عشرات الملايين من الناس، ولا سيما في قطاعات إنتاج الأغذية الأساسية وتجهيزها وخدماتها وتوزيعها.

ويشارك العديد من هؤلاء الأشخاص الضعفاء أنفسهم في إنتاج الأغذية أو في الأعمال المتصلة بالمنظومات الغذائية لضمان حصولهم على الغذاء. ومنهم:

- أكثر من بليونين من صغار المنتجين والعمال الزراعيين والعمال الريفيين وأسرهم، الذين يمثلون نسبة كبيرة ممن يصنفون ضمن من يفتقرون إلى الغذاء افتقارا معتدلا أو خطيرا والذين قد يتأثرون بالصدمة الاقتصادية أكثر من غيرهم؛
- النساء اللائي يبلغ متوسط نسبتهن من القوة العاملة الزراعية في البلدان النامية 43 في المائة، ويمثلن ما يقدر بثلثي مربي الماشية الفقراء في العالم وعددهم 600 مليون شخص. ومن بين نساء أقل البلدان نموا اللاتي أبلغن عن مزاولتهن أنشطة اقتصادية، هناك 79 في المائة ممن أفدن أن

الزراعة هي مصدر رزقهن الرئيسي (48 في المائة من النساء الناشطات اقتصاديا في جميع أنحاء العالم)[27].

- شباب الأرياف، ومعظمهم يعملون في الاقتصاد غير الرسمي كأفراد يساهمون في دخل أسرهم، أو يعملون في زراعة الكفاف، أو كأصحاب مشاريع صغيرة يديرونها من منازلهم، أو عمال غير مهرة[28].

- المهاجرون والعمال الموسميون والمجتمعات المحلية النازحة الذين يعملون في جني الأغذية والمنتجات الزراعية، ولكن عملهم عُرقل بسبب القيود الداخلية أو إغلاق الحدود الخارجية وعُرّضوا لمخاطر العدوى في أثناء تنقلهم[29]؛

- العاملون في جمع الأغذية وتجهيزها وتسويقها وتوزيعها، بمن فيهم باعة الأغذية بالجملة والتجزئة، وكذا بائعو الأغذية في القطاع غير النظامي، وهم معرضون بصفة خاصة لخطر الإصابة بكوفيد-19 ولتعطل مصادر عيشهم؛

- فقراء الأرياف الذين يتوقف دخلهم على اقتصاد الأغذية الزراعية ويواجهون قيودا إضافية تحول بينهم وبين الحصول على الغذاء والخدمات الصحية الأساسية؛

- اللاجئون والنازحون الذين ليست لديهم فرص قانونية تذكر فيما يتعلق بالحصول على العمل، والحق في زراعة الأراضي، والحق في التنقل بحرية، وغير ذلك من الحريات، فهم يعولون حاليا في تلبية احتياجاتهم الأساسية على القطاع غير الرسمي أو على المساعدة الإنسانية[30].

---

(27) http://www.fao.org/gender/resources/infographics/the-female-face-of-farming/en انظر أيضا موجز السياسات بشأن تأثير جائحة COVID-19 على المرأة.

(28) http://www.fao.org/rural-employment/work-areas/youth-employment/en.

(29) انظر الموجز السياساتي المتعلق بكوفيد-19 والمرتحلين من الناس.

(30) المرجع نفسه.

الشكل 4

الرصد العالمي للوجبات المدرسية في أثناء فترات إغلاق المدارس من جراء جائحة كوفيد-19 (في 20 أيار/مايو)

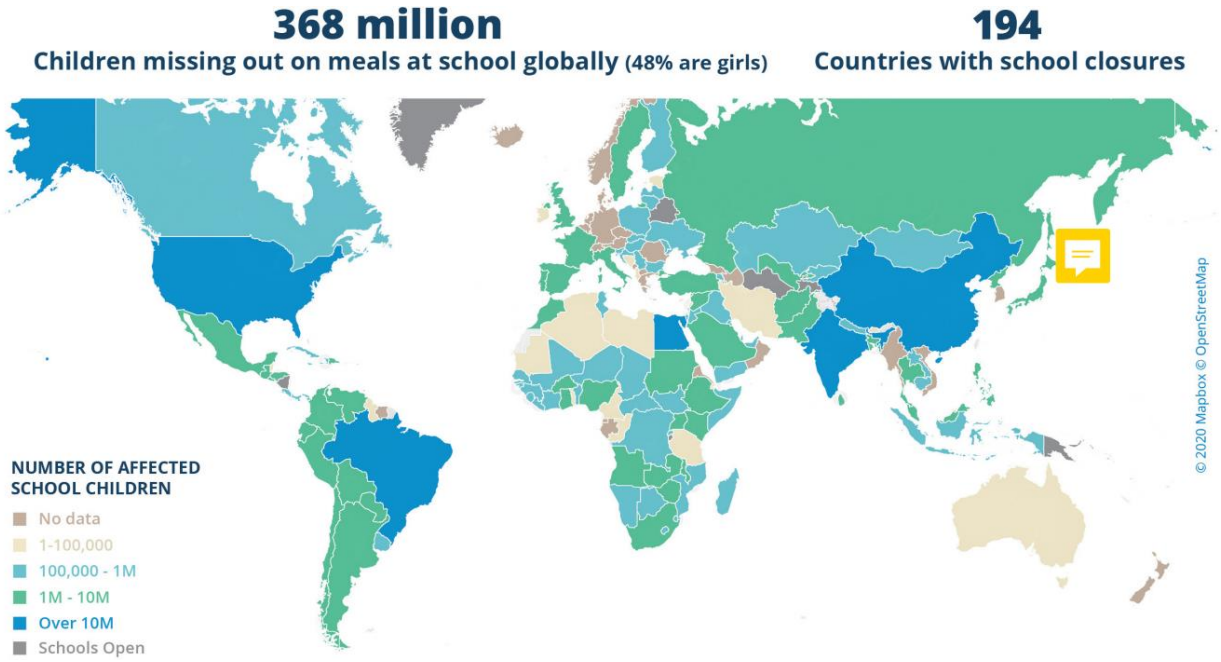

يجري تحديث البيانات المتعلقة بالرصد العالمي للوجبات المدرسية في أثناء فترات إغلاق المدارس من جراء جائحة كوفيد-19 مرارا في هذا الموقع https://cdn.wfp.org/2020/school-feeding-map/?_ga=2.63572263.982488836.1591373547-1890028486.1585930400.

لا تعني الحدود والأسماء والتسميات المستخدمة في هذه الخريطة إقرارا أو قبولا رسميا من جانب الأمم المتحدة.

هناك عدد كبير جدا من الناس الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية حيث تؤدي عوامل خارجة عن سيطرتهم إلى إعاقة حصولهم على الأطعمة المغذية بانتظام وأمان وبطريقة يمكن التعويل عليها. ومن هؤلاء:

- ما يقرب من 368 مليون طفل في المدارس كانوا في نهاية أيار/مايو قد فقدوا الوجبات المدرسية التي تلبي الجزء الأكبر من احتياجاتهم الغذائية اليومية[31]؛
- الأشخاص الذين يتلقون خدمات الرعاية الغذائية مثل النساء والأطفال في الأيام الألف الأولى ابتداء من حصول الحمل، والمرضى، وكبار السن، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- الأطفال المنفصلون عن أمهاتهم أو القائمين على رعايتهم لأي سبب من الأسباب؛
- 200 مليون عامل مهاجر في أكثر من 40 بلدا ممن يُضعف فقدان الوظائف والدخل من قدرتهم على إرسال تحويلات مالية إلى أفراد أسرهم البالغ عددهم 800 مليون شخص في أكثر من 125 بلدا. ويُتوقع أن تنخفض التحويلات المالية في جميع أنحاء العالم بنسبة 20 في المائة في

(31) https://www.wfp.org/news/new-digital-map-shows-terrible-impact-covid-19-school-meals-around-world

عام 2020. وذلك يفضي إلى انخفاض قدره 110 بلايين من دولارات الولايات المتحدة من الموارد المتاحة للأغذية وغيرها من الضروريات لملايين الأسر المهاجرة[32]؛

- 490 مليون شخص يعيشون في البلدان المنكوبة بالنزاعات[33]؛
- 70 مليون لاجئ ومشـــرد وطالب لجوء في جميع أنحاء العالم ممن قد لا يؤخذون بعين الاعتبار بسبب السياسات الحكومية الإقصائية، أو الافتقار إلى الوثائق المناسبة، أو الذين لا يستطيعون الحصول على وظائف ومزاولة الأنشطة بالاعتماد على أنفسهم؛
- فقراء الحضـــر، الذين تدهورت نوعية نظامهم الغذائي وظروف معيشـــتهم تدهورا خطيرا، حيث إن نصف سكان العالم يخضعون لإجراءات الإغلاق في المناطق الحضرية؛
- الأشخاص المصابون بالسمنة وهي أيضا من بين أسباب ارتفاع عدد المتوفين من جراء الإصابة بكوفيد-19[34]. ويصنف قرابة 678 مليون شخص بكونهم يعانون من السمنة وأكثر من 2 مليار شخص يعانون من زيادة الوزن. ومن بين الأطفال دون سن الخامسة، يعاني 40.1 مليون طفل من زيادة الوزن[35].

دمج منصات البيانات والتعجيل بثورة البيانات فيما يتعلق بالغذاء والتغذية

من الأهمية بمكان معرفة مَنْ يعاني من الجوع وسوء التغذية حتى يتسنى تهيئة الزخم اللازم للتحرك في هذا الصدد، وتوجيه عملية صنع القرار، وإشراك الضعفاء وتمكينهم كعناصر فاعلة. ويقتضي إنقاذ الأرواح في سياق هذه الأزمة، بل وفي أي أزمة مقبلة، اعتماد تدابير قوية للتتبع والرصد. وقد أصبحت الحاجة إلى الاستثمار في نُظم معزّزة للرصد وفي تحسين التحليل التنبؤي جليةً في سياق جائحة كوفيد-19. ويتعين على المشتغلين بالبيانات تكييف وإدماج أدواتهم لتيسير وضع قياس آني وموثوق لأثر كوفيد-19 على الأمن الغذائي، وتسهيل وصول مقرري السياسات إلى البيانات وتفسيرهم واستخدامهم لها حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. ومن الممكن تحسين ذلك بقدر أكبر في حال عملت أوساط العمل الإنساني والعمل الإنمائي جنباً إلى جنب لكي تعالج على نحو أفضل الثغرات الملحوظة في نُظم جمع البيانات القائمة، وترسي معايير للبيانات والتحليلات متى كانت غائبة، وتوطد تعاونها مع البلدان التي لا يتوافر فيها إلا قدرٌ محدود من البيانات أو لا يوجد اتفاق على كيفية تفسيرها.

---

(32) https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history.

(33) حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2020.

(34) www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(07)61695-X/fulltext.

(35) تقرير التغذية العالمي، 2020.

3 - ينبغي أن يستبق التمويل المقدم في حالات الطوارئ آثارَ الجائحة والصدمات الاقتصادية

تتأثر جميع الجهات الفاعلة في المنظومة الغذائية بهذه الأزمة. فالمنتجون وأصحاب الأعمال التجارية الزراعية الصغيرة والمتوسطة، ومثلهم المؤسسات المالية، يمكن أن يتضرروا من الانخفاض المفاجئ في التدفقات النقدية الناجم عن تقييد القدرة الإنتاجية، ومحدودية فرص الوصول إلى الأسواق، وفقدان التحويلات المالية، والافتقار إلى فرص العمل، وارتفاع التكاليف الطبية بشكل غير متوقع. وقد يتعذر الحصول على خدمات مقدمي القروض، بما يشمل المصارف والتعاونيات. وتتضخم مشكلة التدفقات النقدية بالنسبة لأولئك الذين حصلوا على قروض عليهم الاستمرار في تسديدها أو الذين فقدوا مصادر دخلهم.

ورغم استمرار البلدان في إطلاق حزم الإغاثة والحوافز على نطاق واسع، فإن مخاطر عدم استفادة أشد الفئات ضعفا منها شديدة. وينبغي أن ينصب التركيز على تدابير محددة الهدف ترمي إلى التخفيف من وطأة النقص في السيولة على الشركات المعرّضة للخطر والأسر المعيشية التي تعاني من الضعف. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية، فقد يتعين تكييف هذه الحزم بأشكال محددة لتلبية احتياجهم إلى السيولة وخصوصياته. وينبغي أن تسعى المؤسسات المالية والأعمال التجارية الزراعية التي تلبي احتياجاتِ صغار المنتجين والأعمال التجارية الصغيرة إلى الحفاظ على السيولة من خلال مجموعة من الأدوات المالية. ومن الضروري أن تكون قادرةً على تزويد عملائها بقروض طارئة بشروط شديدة التساهل أو بمِنح وقروض لتيسير استمرارية الأعمال، أو على تعليق سداد قروضهم أو إلغائها.

وستحتاج بلدان عديدة إلى هامش تصرف أوسع نطاقاً في المجال المالي حتى تتمكن من تنفيذ مثل هذه البرامج. فالخسائر التراكمية في النواتج المتوقع تكبدها خلال عامي 2020 و 2021 ستمحو كلّ ما تحقق تقريباً من مكاسب في هذا المجال طوال السنوات الأربع السابقة. والحكومات في جميع أنحاء العالم بصدد إطلاق تدابير تحفيزية مالية – يعادل إجماليها نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم – من أجل مواجهة الجائحة والتخفيف إلى أدنى حد ممكن من آثار حدوث انكماش كارثي للاقتصاد[36]. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يدعم البلدان النامية التي تواجه مصاعب مالية متزايدة، لا سيما فيما يتعلق بالديون أو الانخفاض المفاجئ في الأداء الاقتصادي بسبب الجائحة. وقد دعا الأمين العام إلى إعداد سلة مساعدات شاملة تستفيد منها البلدان النامية، وإلى تجميد سداد الديون على صعيد شامل، وإعادة هيكلة الديون، وتدابير أخرى في هذا السياق[37].

---

(36) https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/world-economic-situation-and-prospects-as-of-mid-2020/

(37) انظر أيضا: الموجزات السياساتية المتعلقة بالمسؤولية المشتركة، والتضامن العالمي: التصدي للآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وأثر جائحة كوفيد-19 على أفريقيا، إضافة إلى معلومات تتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها (28 أيار/مايو).

4 - الإجراءات الموصى باتخاذها على سبيل الأولوية

1 - حشد الجهود لإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش، مع تركيز الاهتمام حيثما بلغ الخطر أقصى درجاته.

1-1 الحفاظ على المساعدات الإنسانية الحيوية المقدّمة إلى الفئات الضعيفة في مجالات الإمداد بالغذاء ودعم سبل العيش والتغذية، على أن تكيّف مع ما يتوقع أن ينجم عن جائحة كوفيد-19

من الضروري، في ضوء طبيعة الجائحة التي نواجهها، وضع نماذج جديدة وقابلة للتكييف في مجال توزيع الغذاء والمواد التغذوية تقلّل إلى أدنى حد ممكن من التلامس الجسدي. وينبغي أن تتحسب الحكومات والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني للأزمات، فتتنبأ بمواقع حدوثها والفئات التي سينالها أكبر قدر من الضرر بسببها وبأشكال الاستجابة الأكثر فعالية من حيث التكلفة. والأهم من ذلك أن عليها أن تعمل من الآن على توسيع نطاق تدابير التأهب والوقاية التي تتبعها. وتشمل هذه الجهود ما يلي:

- توفير المساعدة الغذائية والنقدية المنقِذة للأرواح ولسبل كسب العيش في أكثر المناطق هشاشة، بطرق منها الشراء المسبق وتكوين المخزونات الاحتياطية مسبقاً لضمان استمرارية البرامج القائمة؛
- حماية الرضاعة الطبيعية وضمان حصول الرضع وصغار الأطفال في الوقت المناسب على الأغذية التكميلية والعلاجية، وعلى المكملات الغذائية الدقيقة وغيرها من السلع التغذوية الأساسية؛
- الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي الواسعة النطاق وتكييفها والتوسّع فيها، ومنها مثلا برامج الوجبات المدرسية؛
- ضمان المرور الآمن للمشتغلين بالعمل الإنساني وشحنات اللوازم الإنسانية، على المستويات المحلية والوطنية والعالمية. ويمكن، حسب الاقتضاء، أن تكون الدبلوماسية الإنسانية مفتاحاً لتيسير هذا المرور، وحماية العمليات الإنسانية، وتمكين قوافل المعونة من الوصول إلى المدنيين؛
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية وإرساء خدمات إنسانية مشتركة، بما في ذلك خدمات الطيران والشحن والتخزين والنقل، علاوة على الخدمات الهندسية في المناطق المتضررة من الجائحة.

2-1 إعلان إنتاج الغذاء وتسويقه وتوزيعه خدمات أساسية في كل مكان لإبقاء ممرات التجارة مفتوحة بغية التأكد من استمرارية تشغيل الجوانب الحاسمة الأهمية من المنظومات الغذائية في جميع البلدان.

من الضروري حماية العاملين في مجال إنتاج الأغذية وتوفير الرعاية التغذوية من التعرّض للإصابة بمرض كوفيد-19، شأنهم في ذلك شأن العاملين في الخطوط الأمامية وغيرهم من الموظفين الأساسيين. ويتسم ذلك بأهمية خاصة عندما يتعين على العاملين التفاعل مع الجمهور عموما أو مع أعداد كبيرة من الناس، كما هو الحال في أسواق الجملة ومصانع تحضير المنتجات الغذائية ونقاط توزيع الأغذية، أو عندما يعملون على مقربة شديدة من عملائهم كأخصائيي الرضاعة الطبيعية مثلا والعاملين في الجهات المجتمعية المشتغِلة بمجال التغذية وعمال متاجر البقالة. ويمكن أن يكون وضع قواعد خاصة للتباعُد الاجتماعي أو تشجيع العمل بدوام متداخل أو أتمتة عمليات الفرز والعدّ أمرا مفيدا متى كان هناك نقص في الأقنعة وغيرها من معدات الوقاية الشخصية.

- يمكن أن يؤدي تسريع عجلة التجارة الأقاليمية إلى زيادة الطلب على الصعيد الإقليمي، مما يخفّف من الصدمة الشديدة التي تلحق بالطلب من جراء الكساد الاقتصادي. وينبغي تلافي وضع حواجز معيقة للتجارة أو تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية، المحلية والعالمية على السواء، في إطار تدابير السيطرة على جائحة كوفيد-19 والتخفيف من وطأتها، كحظر استيراد أو تصدير سلع أساسية معينة. وينبغي، متى كان فرض مثل هذه الإجراءات ضروريا، أن تكون متّسقةً مع قواعد منظمة التجارة العالمية وأن تكون محدّدة الهدف وأن تنفّذ بشكل متناسب وشفاف وبصورة مؤقتة[38]. وينبغي بوجه خاص، وكما لاحظ وزراء الزراعة بدول مجموعة العشرين، أن تتلافى الدول أي تدابير يمكن أن تؤدي إلى تقلب شديد في أسعار الغذاء في الأسواق الدولية أو أن تهدد الأمن الغذائي والإمدادات التغذوية لنسبة كبيرة من سكان العالم.

3-1 التوسّع في استخدام النظُم التي ترصد الأمن الغذائي باستمرار لتوفير معلومات محدَّثة عن آثار الجائحة والتوصل لفهم أفضل لأي الفئات أشد تعرضا للخطر من غيرها.

تتطلب الأزمة بذل جهود إضافية مكثفة للرصد والتقييم بغية تتبُع ما ترتبه مساعي التصدي للجائحة والصدمة الاقتصادية الناجمة عنها من عواقب في مجال التغذية وتداركها. ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي[39]، وهو أحد مقاييس مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-2، يسلط الضوء بصورة أفضل على مشكلة الجوع ويمكن تكييفه لأغراض الرصد الشهري أو الرصد على فترات أقرب من ذلك في أوقات الأزمات. وهذا أمر لا غنى عنه لتتبع حالة انعدام الأمن الغذائي الشديد وتطورها، ولا سيما لتحديد النقاط الساخنة الجديدة على الصعيد الجغرافي المكاني.

وعلى الرغم من جهود التحسين المستمرة، تنشأ في سياق الأزمات قيود كثيرة تعوق عمليات جمع البيانات والتحليل التنبؤي في مجال الأمن الغذائي والتغذية وترجع إلى عوامل عدة منها عدم توافر البيانات بقدر كاف وصعوبة المقارنة بينها عبر المقاييس المختلفة.

ومن الممكن الاستمرار في تحسين الأدوات القائمة من أجل فهم آثار جائحة كوفيد-19 بشكل أفضل، غير أن الحاجة تقتضي أيضا أن يعمد كل من الحكومات والخبراء التقنيين ومنتجي الأغذية والمشتغلين بالتسويق وغيرهم من العناصر المشارِكة في أسواق الغذاء إلى تبادل البيانات والمعلومات والتحليلات من أجل التوصل بشكل آني إلى فهم أعمق لمختلف الآثار التي ترتبها الجائحة على الأمن الغذائي والتغذية وسير المنظومة الغذائية عموما. ولضمان جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأداء المنظومات الغذائية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، ثمة خيارات عدة متاحة هي التالية:

- جمع البيانات عن طريق الأجهزة الجوالة أو عن بُعد من خلال إجراء المقابلات والاستقصاءات عبر الهاتف من أجل فهم أحوال مستهلكي الأغذية ومنتجيها؛

- استخدام الاستشعار عن بُعد والذكاء الاصطناعي وغير ذلك من البيانات المتاحة بشكل آني لرصد سلامة وكثافة أنشطة الزراعة، وكثافة السكان في نقاط التجميع ومراكز التسويق، وتراكم الأغذية التالفة والمهدرة؛

(38) https://www.wto.org/english/news_e/news20_e/ddgaw_20apr20_e.htm.

(39) http://www.fao.org/in-action/voices-of-the-hungry/fies/en/ .

- تطبيق أدوات رصد الأرض ورصد تقويمات المحاصيل الزراعية وأسعارها على الصعيد القطري من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة معلومات الأمن الغذائي؛
- يمكن أن تضاف لتقويمات المحاصيل[40]، التي تبين المواقيت الهامة للزراعة والحصاد، طبقةٌ أخرى من المعلومات المتعلقة بمواقع تفشي كوفيد-19 على الصعيد دون الوطني. ويمكن لهذه المعلومات أن تساعد البلدان على التخطيط بشكل استراتيجي لعمليات البذر والزراعة والحصاد لكي تضمن عدم انقطاع إمدادات الأغذية قبل تدابير الإغلاق وأثناءها وبعدها.

4-1 الحفاظ على السيولة وتعزيز الشمول المالي، لا سيما في المناطق الريفية

من الضروري أن يبذل جميع شركاء التنمية جهدا شاملا ومنسقا. فلكي تتمكن البلدان من إيصال الدعم لأشد الفئات ضعفا، سيتعين على الكثير منها اللجوء إلى الأوساط المالية الدولية للحصول على التمويل الخارجي والمنح المقدّمة بشروط تساهلية وربما لتخفيف عبء الدَّين الواقع عليها أو إعادة تمويل ديونها. وبدون التمويل الكافي، قد تتحول مصاعب السيولة المؤقتة إلى مشاكل تتعلق بالملاءة، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاعات متضررة من الأزمة، مثل السياحة أو تجارة السلع الأساسية، والاقتصادات التي مرت بالفعل بحالة مديونية حرجة، مما يخلف آثارا طويلة الأجل على النشاط الاقتصادي. وبناءً على ذلك، يوصى بأن تعمل البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين على:

- ضمان استهداف حزم الإغاثة والحوافز لأشد الفئات ضعفاً وكفالة وصولها إليها، بما يشمل تلبية احتياجات السيولة لدى صغار منتجي الأغذية والأعمال التجارية الريفية الصغيرة؛
- التعجيل بالجهود الرامية إلى تعميم إمكانية الحصول على الخدمات المالية، بما في ذلك من خلال نشر الابتكارات التكنولوجية والإنتاجية؛
- توجيه محور التركيز بشكل متواصل على الشمول المالي. وقد أصبحت التكنولوجيات المالية الرقمية ضروريةً بشكل متزايد للتوسّع في توفير الائتمان للمناطق التي تعاني من نقص الخدمات المالية، ويمكن أن تكون مفيدةً بوجه خاص في المناطق الخاضعة لتدابير الإغلاق؛
- تقديم خيارات تمويل شاملة ومنسّقة للبلدان المحتاجة إليها لضمان قدرتها على تلبية احتياجات السيولة القصيرة الأجل، على نحو ما أقره الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المعقود في 28 أيار/مايو[41].

2 - تعزيز نظم الحماية الاجتماعية للاهتمام بالتغذية

أسفرت تدابير السيطرة على جائحة كوفيد-19 والتخفيف من وطأتها عن اضطرابات مجتمعية وصدمات اقتصادية شديدة. ولحسن الحظ، بادرت الحكومات والمؤسسات المالية في معظم أنحاء العالم إلى الاستجابة لهذا الأمر بسرعة غير مسبوقة. ويمكن أن تكون الاستثمارات في الحماية الاجتماعية أدوات قوية

(40) http://www.fao.org/2019-ncov/covid-19-crop-calendars/ar/.

(41) الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها.

لتعزيز قدرة الناس على الحصول على الغذاء والمواد التغذوية والخدمات الأساسية، ولا سيما أبناء الفئات الضعيفة الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

فمن الممكن، عن طريق الاستثمارات والسياسات السليمة، أن تعمل نظُم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والمنظومات الغذائية جنباً إلى جنب على توفير تغطية شاملة للاحتياجات التغذوية للسكان. ومثل هذه الإجراءات يكفل تسخير الإنفاق الحكومي لضمان عدم تعطل أسواق الأغذية الزراعية على الصعيدين المحلي والوطني، ويعزّز استجابة قطاع الصحة لاحتياجات الرعاية التغذوية، ويؤدي إلى تمكين النساء ومقدمي الرعاية الذين يتخذون القرار في نطاق الأسر المعيشية بشأن ما تتناوله الأسرة من طعام. وتحمي هذه الإجراءات العاملين في قطاع الغذاء وتسد الثغرات في سلاسل توزيع الأغذية بحيث تصل إلى أشد الفئات ضعفا.

الشكل 5

الأخذ بنهج متعدد النظُم إزاء التغذية، في سياق التصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19

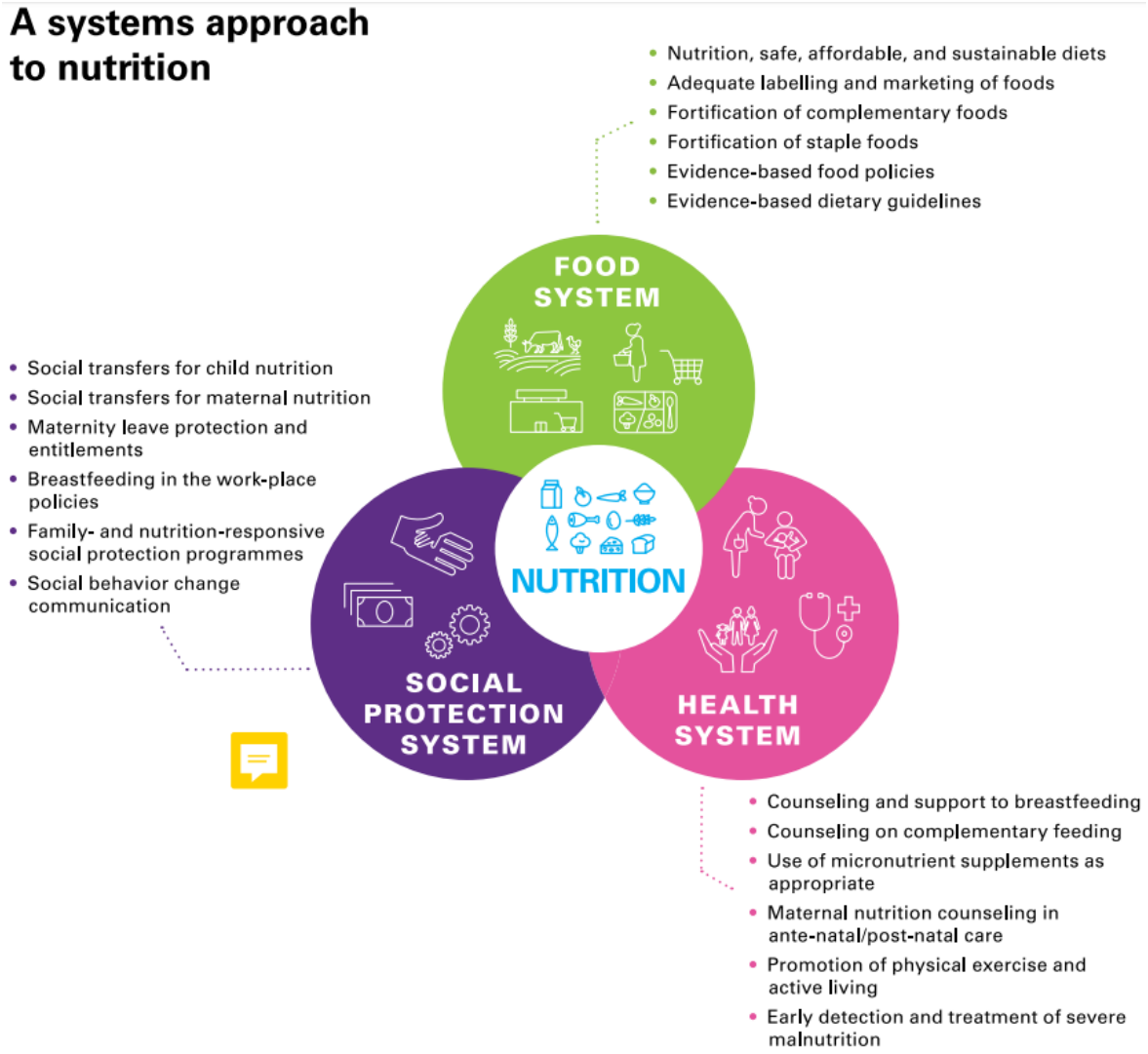

المصدر: اليونيسف، 2020.

2-1 ينبغي أن تكون المساعدة الغذائية والتغذوية في صميم برامج الحماية الاجتماعية

ينفق الفقراء أكثر من نصف دخلهم على الغذاء، وقد حدّ فقدان مصادر الدخل بشدة من قدرتهم على شراء الطعام. ومن المرجح جداً أن يحدث تراجع خطير في نوعية النظم الغذائية في كثير من البلدان بسبب فقدان الدخل الناجم عن انتشار الجائحة، وتجميد خطط التحويلات الغذائية مثل برامج التغذية المدرسية، وانهيار أسواق الغذاء بسبب تعرضها لصدمات الطلب الشديد وقيود العرض المحدود على حد سواء.

ويمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تحافظ على إمكانية حصول الناس على الغذاء عن طريق زيادة القوة الشرائية لمن يحتاجون إليه أو عن طريق توفير الغذاء مباشرةً من خلال البرامج الحكومية أو المجتمعية. ومن المهم ضمان الحصول على نظام غذائي صحي متنوع إلى جانب الأغذية الأساسية. وينبغي أيضا التوسّع بشكل كبير في قدرات البرامج المجتمعية والبرامج التي تنفذها مرافقُ الرعاية لتمكينها من التصدي لسوء التغذية الحاد وفي التغطية التي توفرها شبكات الحماية الاجتماعية بحيث تشمل الاهتمام بالتغذية.

2-2 تعزيز استجابة النظام الصحي لاحتياجات الرعاية التغذوية

سترتفع معدلات سوء التغذية أيضا بسبب أوجه القصور في الرعاية الصحية، فنظُم الرعاية الصحية التي تنوء بالفعل بحجم الطلب عليها تضطر إلى تحويل الموارد بعيداً عن مجموعة متنوعة من الخدمات الهامة من الناحية التغذوية – بما في ذلك رعاية الحوامل، والمكملات الغذائية الدقيقة، والوقاية من الإصابة بإسهال الأطفال وأنواع العدوى وسوء التغذية الحاد وعلاجها – ونحو مكافحة مرض كوفيد-19.

ومن المهم، خلال جائحة كوفيد-19، كفالة الاستمرار في توفير خدمات التغذية، ولا سيما الكشف المبكر عن حالات سوء التغذية الحاد وإدارتها على الصعيد المجتمعي وتغذية الرضع وصغار الأطفال وما يتصل بذلك من برامج التغذية المخصصة للأمهات. وينبغي أن يتم ذلك مع اتخاذ التدابير الكافية لمنع انتقال العدوى بكوفيد-19[42]، في سياق المبادئ العامة لاستمرارية تقديم الخدمات الصحية الأساسية[43].

وثمة احتياج شديد أيضاً إلى وضع خطط للتعامل مع تدهور الحالة التغذوية التي قد تزداد حدتها من جراء تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 التي تعطل المنظومات الغذائية. فقد يصبح من الصعب مثلا، بسبب انتشار الجائحة، تشخيص وإدارة حالات قصور التغذية لدى نسبة كبيرة من السكان. وفي الوقت الراهن، يعاني 47 مليون طفل على الصعيد العالمي من الهزال، ولا يتلقى منهم الدعم إلا 10 ملايين. وسيكون التعجيل بتنفيذ خطة العمل العالمية بشأن الهزال[44] ذا أهمية حيوية للتخفيف من أثر الجائحة. وتتضمن الخطة تدابير للوقاية من الهزال والتعامل معه من خلال دعم الأمهات والأطفال، ولا سيما في

---

(42) https://www.nutritioncluster.net/sites/default/files/2020-04/Sudan%20NUTRITION%20SECTOR%20OPERATIONAL%20GUIDANCE%20ON%20CMAM%20%20IYCF%20during%20COVID-19%20response%20Final.pdf.

(43) WHO, 2020. https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/331561/WHO-2019-nCoV-essential_health_services-2020.1-eng.pdf?sequence=1&isAllowed=y

(44) https://www.who.int/who-documents-detail/global-action-plan-on-child-wasting-a-framework-for-action.

البلدان التي ترتفع فيها معدلاته. والأيام الألف الأولى من حياة الطفل منذ حمل أمه به هي فرصةٌ حاسمة لبناء أساس قوي لنمو الطفل ونمائه الصحيين.

3-2 حماية أشد الفئات السكانية ضعفا، بدءا بالنساء اللواتي يضطلعن بأدوار رئيسية داخل الأسرة المعيشية وفي مجال تقديم الخدمات الأساسية

ينبغي أن تضع خطط الحماية الاجتماعية احتياجاتِ المرأة في صدارتها. فكثيرا ما تكون المرأة هي مقدّمة الرعاية الرئيسية في المنزل والعاملة في الخطوط الأمامية في قطاع الرعاية الصحية. وينبغي أيضا أن تحدد البرامج الفئات الضعيفة وأن تقدم إليها الخدمات، بما يشمل الأسر التي قد تلجأ لتشغيل الأطفال كاستراتيجية للتكيف.

وقد يصعب الوصول إلى بعض الفئات المستهدفة مقارنةً بغيرها بالنظر إلى القيود المفروضة على التنقل. وتشمل هذه الفئات اللاجئين، والأطفال الذين كانوا يستفيدون من برامج التغذية المدرسية والبرامج التغذوية المجتمعية، إضافة إلى أعداد كبيرة من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي مثل المشتغلين بالزراعة وصيد الأسماك والمستفيدين بمنتجات الغابات والعمال الموسميين، والكثير من هؤلاء من العمال المهاجرين.

وفي بعض البلدان، شملت خطط التصدي لكوفيد-19 تكييف برامج الغذاء والتغذية المدرسية المتعددة المكونات بحيث تضمن استمرار الخدمات رغم إغلاق المدارس. ويتزايد الاعتراف بهذه البرامج، ولا سيما تلك التي تتناول جوانب صحية أخرى مثل إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والعقاقير الطاردة للديدان، إذ تعتبر مجالا برنامجيا هاما لجهود تحقيق التنمية المستدامة. وهي برامج يمكن أن تؤدي دورا حاسما في التصدي للأزمة.

4-2 تكييف برامج الحماية الاجتماعية بحيث تكون مراعية لاعتبارات التغذية

عند تصميم برامج الحماية الاجتماعية، ينبغي النظر أولاً في المزايا المحتملة لمختلف طرائق التحويل، ومنها مثلا التحويل العيني والنقدي والقسائم. فتقديم التحويلات النقدية والقسائم ينبغي أن يكون مصحوباً بدعم استشاري تقني إضافي وبنقل للأصول، بما في ذلك المعارف والمهارات، وأن يقترن بالقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم. ويمكن لهذه الإجراءات والتدابير أن تحدث فارقا كبيرا في الحالات التي لم يتأثر فيها أداء الأسواق ولكن تضخم أسعار الغذاء جعل شراء الأطعمة متعذرا، ولا سيما الأطعمة التي تشكّل جزءا من نظام غذائي صحي.

ومع انتشار البطالة وفقدان الدخل، ستستجيب الأسر المعيشية الفقيرة للأوضاع بشراء أرخص مصادر السعرات الحرارية لكي تستطيع إطعام أفراد الأسرة. وفي البلدان الفقيرة، غالباً ما تكون تكلفة السعرات الحرارية المستمدة من الأطعمة غير الأساسية الغنية بالمغذيات مثل البيض والفواكه والخضروات أعلى عشر مرات من تكلفة السعرات الحرارية المستمدة من الأرز أو الذرة أو القمح أو المنيهوت[45]. وإذا ما واجهت الأسر المعيشية التي تعاني من الضعف هبوطا شديدا في الدخل، فإنها سريعا ما تتخلى عن الأطعمة الغنية بالمغذيات لكي تحافظ على مدخولها من السعرات الحرارية.

(45) https://www.ifpri.org/blog/covid-19-nutrition-crisis-what-expect-and-how-protect.

وينبغي أن توفر المساعدةُ الغذائية المقدّمة من خلال نظم التوزيع العامة وجباتٍ متنوعة ومتوازنة ومغذية. وفي الأماكن التي لم تُعطل فيها الأسواق، يمكن أن يكون المزج بين استخدام القسائم وتوفير برامج الحماية الاجتماعية سبيلا إلى معالجة النقص في المغذيات الدقيقة.

وبالنظر إلى أن قواعد التباعُد البدني والقيود المفروضة على التنقل قد تظل سارية لعدة أشهر، يتعين على الحكومات وشركاء التنمية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر البحث عن سبل لحفز منظومات لإيصال الغذاء تكون مبتكرة ومأمونة، وبوجه خاص ما يوفر منها فرص العمل. ويمكن للشراء المؤسسي الذي يتم من خلال المشتريات العامة من الغذاء أن يساعد على توفير الأطعمة المغذية والتغلب على اختناقات الإنتاج والتسويق الناجمة عن الأزمات. كما أن التوسّع في سياسات المشتريات العامة يمكن أن يساعد أيضا على تعويض صغار المنتجين عما يفقدون من دخل عندما تكون إمكانية الوصول إلى الأسواق محدودة ويكون الطلب منخفضاً أثناء الأزمات.

3 - الاستثمار في مستقبل مستدام

من الضروري أن تتوافر استثمارات مكرسة لمعالجة أوجه الخلل في المنظومات الغذائية التي تنجم عن السياسات الوطنية المعتمدة للتصدي لأزمة كوفيد-19. ولكن حتى في خضم الأزمة، ثمة فرص سانحة للابتكار و "البناء من أجل التحول". وهذا أمر ذو أهمية جوهرية إذا أريد وضع الأساس اللازم ليكون التعافي فيما بعد الأزمة مرنا ومراعيا للبيئة وشاملا للجميع. وينبغي أن تكون الاستثمارات الموجّهة للتغلب على الأزمة استثمارات تعطي الأولوية للإجراءات التي تحل المشاكل القصيرة الأجل وتمنع نقل أعباء التكيف الاقتصادي إلى من هم أقل قدرة من غيرهم على تحمله.

إن المنظومات الغذائية القائمة اليوم تخذل الكوكب نفسه أيضا، وهي تسهم بذلك إلى حد بعيد في اضطراب المناخ الذي يهدد عالمنا. فالمنظومات الغذائية تطلق نسبةً تصل إلى 29 في المائة من جميع انبعاثات غازات الدفيئة؛ في حين تبلغ حصة الثروة الحيوانية من جميع انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ نسبة 14,5 في المائة، منها نسبة 44 في المائة تنبعث في شكل غاز الميثان[46]. وفي أكثر الأحيان، تلحق الأنشطة المرتبطة بالمنظومات الغذائية الضرر بالتنوع البيولوجي، مما يؤدي إلى الاندثار الجماعي للأنواع وإبادة البيئة الطبيعية وتآكل التربة وتدهور الأراضي وتلوث مياه الشرب والهواء والسحب الزائد من طبقات المياه الجوفية وانبعاث غازات الدفيئة ويزيد من مقاومة الجهاز المناعي لمضادات الميكروبات ومن انتشار الأمراض الحيوانية المنشأ. وينبغي، في سياق معالجتنا للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، أن نعيد النظر في الأساليب التي نتبعها لكي ننتج الأغذية ونجهزها ونسوّقها ونستهلكها ونتعامل مع فضلاتها - وأن نعاود البناء بشكل أفضل. ويمكن لمؤتمر القمة المزمع عقده بشأن المنظومات الغذائية في عام 2021 أن يكون نقطة التقاء تحشد المجتمع العالمي بغية الالتزام باتخاذ إجراءات طموحة لإحداث تحوّل في منظوماتنا الغذائية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافنا المشتركة المتعلقة بالمناخ.

(46) FAO, *Tackling climate change through livestock: A global assessment of emissions and mitigation opportunities*, 2019.

ثمن الغذاء: أثر المنظومات الغذائية على البيئة الطبيعية

- تنبعث من المنظومة الغذائية نسبة تتراوح بين 25 و 30 في المائة من مجموع انبعاثات غازات الدفيئة. (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، 2019)
- هناك مليون نوع تقريبا مهدّد بالفعل بالانقراض، وكثير منها سينقرض في غضون بضعة عقود ما لم تُتَّخَذ إجراءات للتخفيف من حدة العوامل المسببة لفقدان التنوع البيولوجي. (المنبر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، 2019)
- يتعرض ثلث الأرصدة السمكية للصيد المفرط. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2019)
- عندما تُحوّل الأراضي الحرجية إلى أراضٍ تنتج المحاصيل الزراعية، تنخفض كمية كربون التربة بنسبة 42 في المائة؛ وعندما يتم تحويل المراعي إلى غير أغراض الرعي، تبلغ هذه النسبة 59 في المائة. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2015)
- يستلزم إنتاج ما يحتاجه المرء من طعام لمدة يوم واحد ما بين 000 2 و 000 5 لتر من المياه. (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2012)

3-1 ينبغي تحويل المنظومات الغذائية بما يجعلها أكثر انسجاما مع متطلبات حفظ الطبيعة ومراعاة لاعتبارات حماية المناخ

لكي تصبح المنظومات الغذائية أكثر كفاءة واستدامة وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات، يستلزم الأمر إدارةً حكيمة للأراضي والتربة والمياه من خلال اعتماد نُهج متكاملة. وتتطلب هذه المنظومات الغذائية أيضا الحد مما يُهدر من غذاء بعد الحصاد في كل مرحلة من مراحل سلسلة القيمة، وذلك عن طريق تحسين الممارسات المتبعة. وهي تشمل تحسين طرق التعبئة وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيات المناولة والتخزين المنخفضة التكلفة. فإدخال تغييرات على طرق وسم التواريخ على الأغذية المعبأة والترويج في المتاجر للخيارات الصحية من المنتجات وتنفيذ حملات للتوعية سيساعد على التقليل من هدر الأغذية.

ويمكن تعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ من خلال نظم الري الموفِّرة للمياه والطاقة، وأساليب الزراعة الحافظة للموارد، والزراعة التي تتم في بيئات خاضعة للرقابة، وإدارة الرعي، والتخزين البارد الموفّر للطاقة، وإنتاج الغاز الحيوي، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. ويمكن للسياسات المواتية أن تعطي دفعةً للتغير الإيجابي في السلوكيات وأن تزيد من الإقبال على البدائل المستدامة والمرنة.

الشكل 6

المنظومة الغذائية بأكملها شديدة الأهمية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وإنجاز أهداف التنمية المستدامة

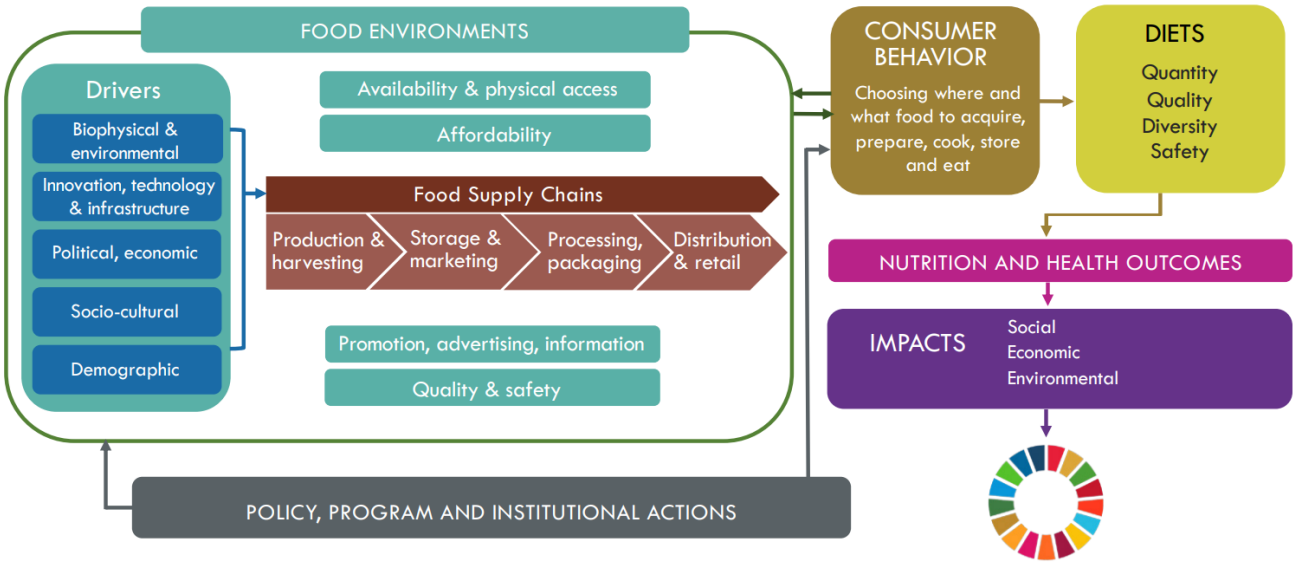

2-3 وضع الأساس اللازم لتعافٍ أكثر شمولاً ومرونة ومراعاة للبيئة

ينبغي أن يُتبع في استخدام الموارد المكرسة لمواجهة أزمة كوفيد-19 نهجٌ يعزز "البناء من أجل التحول" - حتى يتسنى التحول إلى منظومة غذائية تسهم في تنفيذ خطة عام 2030. وقد استجابت المؤسسات المالية الدولية بالفعل بتقديم مصادر تمويل ومقترحات جديدة، وهي تعمل على إعادة توجيه القروض القائمة للتركيز على منظومات غذائية أكثر قدرة على مواجهة الأزمات. وينبغي أن توجّه الموارد نحو الاستثمار في المرونة بدلا من تقديم الإعانات، بما يوفر عائداً على الاستثمار.

ومن الضروري أن يُسترشد في مساعي تحويل المنظومات الغذائية بالبيانات والأعمال التحليلية المتطورة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للتدابير المختلفة من حيث ما يقدمه كل منها من مزايا وما يطرحه من مساوئ. وتُعتبر منصات البيانات عاملا جوهريا في ضمان حسن توجيه الاستثمارات. ويتعين على البلدان أن تجتذب استثمارات القطاع الخاص عن طريق سياسات عامة تعزز العائد على الاستثمار وتروج للخدمات الرقمية فيما بين المزارعين الفقراء حتى يتمكنوا من الوصول بشكل أفضل إلى المعارف والأسواق ومصادر التمويل. وينبغي الاستفادة من طرائق التمويل المختلطة لحشد المزيد من الموارد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المنظومات الغذائية المسؤولة اجتماعيا وبيئيا.

3-3 مؤتمر قمة المنظومات الغذائية لعام 2021: المستقبل الآن

يتيح مؤتمر قمة المنظومات الغذائية المزمع عقده في عام 2021، والعملية التحضيرية السابقة له، فرصةً حاسمة للحكومات وجميع الجهات صاحبة المصلحة لإجراء حوارات شاملة للجميع وحشد جهود أصحاب المصلحة المتعددين حول الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية القصيرة الأجل وكذلك الأولويات المتوسطة الأجل المتعلقة بنهج "البناء من أجل التحول".

وينبغي أن تغتنم الجهات صاحبة المصلحة الفرصةَ التي تتيحها العمليةُ التحضيرية بوصفها منبراً هاما لصـــوغ نهج محسّـــن ومعجّل إزاء المهمة المعقدة المتمثلة في إحداث تحوّل في المنظومات الغذائية. ويمكن أن يكون ذلك نداء لحشـــد القوى من أجل تجديد الالتزام بخطة عام 2030 في هذا المجال والتعجيل بالتقدّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عموما.

لقد أظهرت الجائحة التي نواجهها في الوقت الراهن هشاشتنا، ولكنها سلّطت الضوء أيضا على الروابط المتشـــابكة التي يتكوّن منها عالمنا. وهي تبرز ضـــرورة العمل معاً من أجل التصـــدي للتحديات العالمية. إن الضـرورة تقتضـي التعاون بين أصـحاب المصـلحة المتعددين على جميع المسـتويات، وهناك العديد من تجارب العمل التعاوني والنُهج العملية التي تتيح هذا التعاون – حتى في ســـياق الأزمات التي تكون فيها سرعة الاستجابة عاملا جوهرياً.

العمل معا في أوقات الأزمات: نموذج لجنة الأمن الغذائي العالمي

لجنة الأمن الغذائي العالمي مثال على إمكانية تكييف المؤسسات القائمة وتنشيطها في أوقات الأزمات لتلبية الاحتياجات الجديدة. فقد أُنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي كهيئة عالمية في عام 1974 للتصدي لأزمة غذاء خطيرة أخرى واجهها العالم آنذاك، ثم أعيد تشكيلها في سياق أزمة الغذاء التي وقعت في عام 2009 من أجل ضـم أصـوات منتجي الغذاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى المناقشـات التي تجري على الصـعيد العالمي بشـأن الأمن الغذائي والتغذية. وصـاحب هذا الإصـلاح إنشـاء فريقٍ رفيع المسـتوى من الخبراء لتوفير أسـاس علمي لمداولات اللجنة. وفي حين أن المسـؤولية النهائية عن اتخاذ القرارات المتعلقة بالسـياسـات تعود إلى الدول الأعضـاء، فإن الجهات من غير الدول في لجنة الأمن الغذائي العالمي تشـارك في التحاور والتفاوض بشـأن السـياسـات إلى جانب وفود الدول الأعضـاء، مما يضـفي على المحصلة النهائية لمداولاتها مزيدا من القوة والشرعية.

ويقدّم المجتمع الدولي أدوات كثيرة من هذا القبيل. ولســـوف يوفر مؤتمر قمة المنظومات الغذائية في عام 2021 أحد السـبل المتاحة للعمل، ولكن الميدان حافل بالمؤسـسـات القائمة الأخرى التي تعد منابر يمكن في سياقها حشد الجهات الفاعلة وتنسيق الإجراءات. ومن شأن منتديات أصحاب المصلحة المتعددين التي تكفل التمثيل الفعّال لجميع أصـحاب المصـلحة وتتيح الاسـتماع لأصـواتهم أن تسـاعد على حشـد استجابات سريعة ومبتكرة للتصدي لآثار جائحة كوفيد-19 على قطاعي الزراعة والغذاء.

خاتمة

تهدد أزمة كوفيد-19 الأمن الغذائي والاحتياجاتِ التغذوية لملايين من البشـر، كان الكثيرون منهم يعانون حتى قبل وقوع الأزمة. وثمة حالة طوارئ غذائية عالمية واسعة النطاق تلوح في الأفق. أما في الأجل الطويل، فاحتمالات حدوث اضطرابات في سير المنظومات الغذائية تخيم علينا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الصـحة والتغذية. وسـيكون العمل المتضـافر سـبيلنا لا إلى درء بعض من أسـوأ هذه العواقب فحسب، بل وإلى تلافيها بشكل يُعِين على الانتقال إلى منظومات غذائية أكثر استدامة، تكون أكثر توازنا مع الطبيعة وتدعم اتباع نظُم غذائية صـحية – ومن ثم تهيئة آفاق أفضـل في مجال الصـحة – لفائدة الجميع.